

أهمية النسب المالية في تقويم الاداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)

د.زهرة حسن العامري* السيد علي خلف الركابي**

المقدمة:

ان التحليل المالي يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمنشأة ، وهذا يمكن المنشأة من التخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي، وأنه يتضمن تحويل البيانات المتحصل عليها من مصادرها الى معلومات ذات دلالات معينة . وان عملية التحويل هذه تتطلب استخدام جملة أساليب لعل أهمها النسب المالية وما على المحلل المالي الا ان يختار أنسبها للمشاكل التي تواجهها الادارة المالية ، وان يعمل كل ما بوسعه لمساعدة الادارة في اعتماد قرارات تصحيحية تجعل الأداء الفعلي كما هو مطلوب .

منهجية البحث مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث بأن هناك ضعف في استخدام اسلوب النسب المالية في تقييم أداء الشركات وقد يرجع ذلك الى جملة من عوامل قد يكون أهمها طبيعة الوعي المحاسبي والمالي بشأن أهمية التحليل ورغبة بعض المنشآت بعدم الافصاح السليم عن عملياتها ومركزها المالي ، وان صح ذلك موضوعيا" فأن هذه الشركات تفقد الى أحد أفضل الأساليب العلمية للحكم على موضوعية سياساتها الانتاجية والتسويقية والادارية .

مدرس/ الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة*

** مدرس مساعد/ الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

مقبول النشر بتاريخ 2007 / 2 / 19

أهمية البحث:

يعد التحليل المالي إحدى الأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وبما يساهم في تقديم الخدمة اللازمة لجهات عدة ، كما تعد النسب المالية أحد الوسائل الرئيسة للتحليل المالي والتي من خلالها يمكن تقييم أداء الشركات .

فرضية البحث:

ان استخدام النسب المالية في تقييم أداء شركة المشاريع النفطية من شأنه ان يساهم في زيادة فاعلية تقييم الأداء .

مفهوم البحث:

يهدف البحث الى الاتي:-

- 1- توضيح مفهوم التحليل المالي وأساليبه مع التركيز على أسلوب النسب المالية ومتطلباته .
- 2- توضيح مفهوم تقييم الأداء .
- 3- تقييم أداء شركة المشاريع النفطية باستخدام النسب المالية .

عينة البحث:

تم اختيار شركة المشاريع النفطية لأنها تؤدي دورا " رئيسيا" في حياة المستهلك العراقي من خلال مساهمتها في إنشاء مشاريع نفطية لكافة التشكيلات النفطية الموجودة في القطر وبالتالي مساهمتها في زيادة الدخل القومي .

أسلوب البحث وجمع البيانات:-

تم اعتماد المنهج الوصفي في هذا البحث من خلال الاطلاع على المصادر العربية والأجنبية والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية ، كما أعتمد أيضا" المنهج الاستقرائي من خلال التعرف على الواقع الحالي للشركة عينة البحث ، أما جمع المعلومات فقد تم من خلال الاتي :

- 1- المقابلات الشخصية
- 2- الكشوفات المالية للشركة عينة البحث .

المبحث الأول :- الجانب النظري

أولاً - التحليل المالي - المفهوم والأهمية ومتطلبات نجاحه :-

عرف التحليل المالي بتعريفات عدة اختلفت باختلاف المنهج العلمي المتبع من قبل المعرفين له ، فهناك من يرى بانه "عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المنشأة في الماضي وأمكانية الارتقاء به مستقبلا" . اذن فهو عملية للحكم على تقييم الأداء. وهذه العملية تتطلب فهم مشترك وحكم بالإضافة الى أساليب تحليلية (العامري، السنة 2001 : 119). واخر يرى بانه "معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل ، أو أنه في جوهره لا يخرج عن دراسة تفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها ، وأثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها ، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على أظهارها ". (الحيالي، 2004: 21-22). وينظر اليه كذلك على انه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي والتي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات

تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات (مطر، 2003: 3) . أو انه "تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية التي تحتويها القوائم المالية الى كم أقل وأكثر فائدة " (الشمخي والجزراوي ، 1998: 42) عليه فان التحليل المالي يهدف الى "مساعدة مستخدمي البيانات المالية على التنبؤ بما يحدث في المستقبل عن طريق المقارنة والتقييم وتحليل الاتجاهات" (جاريسون ونورين ، 2002: 944) . وكذلك تشخيص دقيق لنقاط القوة والاحاطة بجوانب الضعف ، كما تفرضه بيئة الشركة الداخلية ، وايضا " تحديد الفرص وبيان التهديدات والتي تجسد بيئة الشركة الخارجية ، فالتحليل المالي يعد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية المختلفة " (الزبيدي ، 2004: 168) . وهذا ما يعكس قوة التحليل المالي كوسيلة في إمكانية الربط بين متغيرات البيئة الخارجية مع عناصر البيئة الداخلية (أي ما يسمى بتحليل حقيبة التحليل الاستراتيجي والتي يطلق عليها اختصارا "SWOT") *

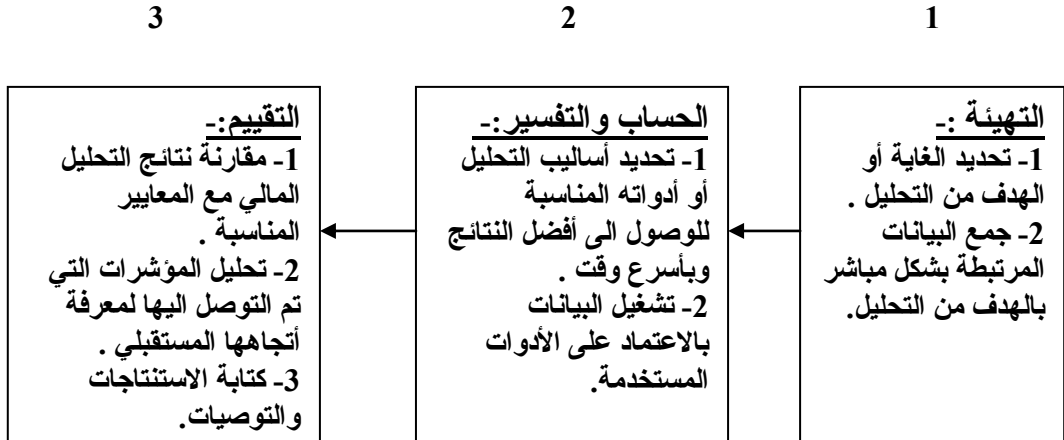
ويتفق الباحثان مع تعريف الحيالي للتحليل المالي لكونه اوسع من التعاريف الاخرى . وللتحليل المالي عدة استعمالات لعل أهمها : "تحديد القدرة الائتمانية للشركة ، تحديد القدرة الايرادية للشركة ، تحديد الهيكل التمويلي الأمثل ، تقييم أداء الادارات ، وضع السياسات والبرامج المستقبلية للشركة ، تحديد مجالات استخدام الأموال ومصادرها " (الشديفات، 2001 : 93-94) . وما نود ان ننوه عنه ان نجاح عملية التحليل المالي تتطلب الاتي :-

- 1- ان يكون المحلل المالي قادرا " على قراءة الكشوفات المالية وفهمها واستخراج المؤشرات الملائمة للقرارات وتفسير النتائج وأعطاء التوصيات والمقترحات ، وكذلك ان يكون مقتدرا " في الحصول على المعلومات غير المحاسبية من مصادر أخرى .
- 2- ان تكون المعلومات المستخدمة في التحليل موثوق بها .

ان هذه العوامل يجب توافرها في كل مراحل التحليل المالي التي يعكسها المخطط الآتي:-

مخطط (1)

مراحل التحليل المالي



المصدر: المحاد الباحثان بعد الاطلاع على مصادر محدّة.

ثانيا : أساليب أو أصوات التحليل المالي ومتطلباتها :-

في البدء لابد من التنويه الى ان نجاح المحلل المالي في تحقيق أهدافه المرجوة يتوقف الى حد كبير على مهارته في اختيار الاساليب التي يتوجب عليه استخدامها في تنفيذ عملية التحليل . اذ أن هذه الاساليب تعددت صورها ولكن أيا كانت فانها تعتمد على منهج المقارنات على النحو التالي :

- 1- التحليل الرأسي لبنود القوائم المالية
 - 2- التحليل الأفقي لبنود القوائم المالية
 - 3- التحليل باستخدام المؤشرات والنسب المالية (لطفي ، 2006 : 310 - 311)
- وفيما يلي توضيح مختصر لهذه الأساليب مع التركيز على الأسلوب الأخير :

1- التحليل العمودي (الرأسي أو الثابت أو الساكن): هو " إيجاد الأهمية النسبية لمكونات أو بنود قائمة النتيجة وقائمة المركز المالي " (الشمخي والجزراوي: 1998: 50) أي بعبارة أخرى "تحليل كل قائمة مالية ، بشكل مستقل عن غيرها ، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل ، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها الى المجموع الأجمالي لهذه العناصر ، أو الى مجموع مجموعة جزئية منها " (الحيالي ، 2004: 29) أي ان هذا التحليل يمتاز بالسكون لأنتفاء البعد الزمني عنه ، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة لذا يطلق البعض على هذا التحليل التحليل الساكن أو الثابت .

2- التحليل الأفقي (المتغير أو تحليل الاتجاهات) : - يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير ، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا" عبر فترات زمنية ، وخلافا" للتحليل الرأسي الذي ينصف بالسكون ، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية،لانه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة "(الحيالي ،2004: 29) .ويساعد هذا التحليل على ما يلي " (كراجة واخرون ، 2000:166):

- 1- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية .
- 2- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- 3- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا" في المنشأة .

4- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها .

3- التحليل بالنسب المالية :- "يعد هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة* في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وأدارة الأصول والخصوم" (مطر ، 2003 : 31) .

ويمكن القول بأن النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية وإنما هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والنقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل " (الزبيدي ، 2004 : 175) .

والنسب المالية ما هي إلا " علاقة بين بسط ومقام ، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل ، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له ، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام . ومن جانب آخر فإن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ** ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء " (Kieso , 2000 , P 12 - 34) .

وتتاح أمام المحلل المالي الكثير من النسب المالية تشكل مجموعات لتقييم الأداء إلا أننا سوف نعتمد المجموعات الآتية للنسب المالية حيث تقيس كل مجموعة جانب من جوانب الأداء التشغيلي لشركة الأعمال :-

1- نسب السيولة

2- نسب الرافعة (ادارة أو تحليل المديونية)

3 - نسب الربحية

4- نسب النشاط

* علماً بأن هناك مداخل جديدة لتقييم الاداء منها BSC والتي تشمل مؤشرات مالية وغير مالية ولم يتطرق الباحثان لذلك إذ ان الشركة عينة البحث لم تطبق الاساليب التقليدية (التحليل المالي) فكيف يمكن ان تطبق الاساليب الحديثة .
** سيتطرق الباحثان الى أنواع المعايير لاحقاً .

5- نسب التقييم

6- نسب النمو

وفيما يلي توضيح لأهمية كل مجموعة من النسب أعلاه :-

1- نسب السيولة :- Liquidity Ratios

" وتقيس هذه النسب الملاءة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية القصيرة الاجل . والملاءة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات المنشأة المتداولة ويمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات الى نقد في فترة زمنية مساوية لأستحقاق المطلوبات المتداولة . ان عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني احتمال الخطر التمويلي financial risk وبالتالي تدهور ترتيبها الائتماني credit rating " (الراوي وسعادة ، 2000 : 61) .

أو يمكن القول باختصار بان هذه المجموعة تهدف الى " تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل ، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل " (عقل ، 2000 : 365) . ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً هي :-

أ- نسبة التداول :- ويتم حسابها بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة . .

ب- النسبة السريعة :- ويتم حسابها بطرح المخزون من الموجودات المتداولة ثم قسمة الناتج على المطلوبات المتداولة ، ويعتبر المخزون أقل عناصر الموجودات المتداولة سيولة ، كما أنه يحقق أكبر قدر من الخسارة بالمقارنة بالموجودات المتداولة الأخرى في حالة التصفية . وتتبع أهمية هذه النسبة من حقيقة أنها تقيس قدرة المشروع على سداد الالتزامات القصيرة الأجل دون الألتجاء الى بيع المخزون " (الحنوي ، 2000 : 70) .

2- نسب الرافعة المالية، إدارة أو تحليل المديونية ، الاقتراض) : - financial Leverage Ratios

" وتؤشر هذه النسب درجة تمويل المنشأة من خلال المديونية للغير (الرافعة المالية) " (الشماع ، 1992 : 96) ، أي انها " تقيس مقدرة المنشأة على سداد كافة الديون عندما يحين ميعاد استحقاقها ، وبغض النظر عن كون تلك الديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل " . (لطفي ، 2006 : 347) .

ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً هي :-

أ - نسبة الديون الى اجمالي الموجودات : " وتقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها " (عقل ، 2000 : 390) ، ويتم حسابها بقسمة اجمالي الديون (القصيرة والطويلة الأجل) على اجمالي الموجودات (المتداولة والثابتة) . وان انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض الابعاء الثابتة التي تتحملها المنشأة وانخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الدائنون . أما ارتفاعها وان كان يؤدي الى تعظيم العائد للمالكين واستمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بادخال شركاء جدد الا انه يؤدي أيضاً الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب الأعباء الإضافية لخدمة الدين التي يخلقها التوسع في الاقتراض . الأمر الذي يثير قلق الدائنين واحجامهم عن تقديم المزيد من القروض ان استمرت المؤسسة بالتوسع في هذا الاتجاه .

ب- نسبة الديون الى حقوق الملكية : ويتم حسابها عن طريق قسمة اجمالي الديون (القصيرة والطويلة الاجل) على حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) . ويعبر ارتفاع هذه النسبة عن زيادة احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزيادة مخاطر المقرضين والمستثمرين لان عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي الى الإفلاس . أما انخفاضها فيعبر عن حماية أفضل للدائنين وعن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة (الشمخي والجزراوي ، 1998 : 66)

ج- نسبة هيكل رأس المال : ويتم حسابها عن طريق قسمة مجموع الديون الطويلة الأجل على مصادر التمويل الطويلة الأجل (الديون الطويلة الأجل وحقوق الملكية) . وتعتبر هذه النسبة مؤشراً للحكم على المخاطر المالية (لطفي ، 2006 : 352)

د- معدل أكتساب الفائدة (نسبة التغطية) :- وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد القروض من الأرباح المحققة ، وتحسب من قسمة الدخل قبل الفوائد والضرائب على الفوائد السنوية المدفوعة . وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة ، كان هناك ثقة أكبر في قدرة المؤسسة على الوفاء بفوائد القروض الملزمة بها (العامري ، 2001 : 136) .

3- نسب الربحية :- Profitability Ratios

"وتقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح " (الشديفات ، 2001 : 130) من المبيعات ، والموجودات وحق الملكية .
ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً هي :-

أ- نسبة هامش الربح الأجمالي (معدل الربح) :- " وتدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في التسعير* ، وتوليد المبيعات ، والسيطرة على الكلف" (العامري ، 2001 : 139) ، وتحسب من قسمة الربح الأجمالي (المبيعات - كلفة البضاعة المتاحة للبيع) على صافي المبيعات . وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل " (Gitman , 2003 , 2)

ب- نسبة هامش الربح التشغيلي :- "وتقيس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية الشاملة للشركة" (العامري ، 2001 : 140) ، ويتم احتسابها عن طريق قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات ، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل .

ج- نسبة صافي الدخل :- "وتقيس هذه النسبة قدرة المبيعات على توليد صافي الدخل " (Scatt & Brigham, 2000: 65) ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات . وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل .

* حيث ان معدل الربح يمثل سعر البيع الذي يغطي الكلفة ويحقق الربح وبالتالي فان هذه النسبة سوف تساهم في التسعير .

د- معدل العائد على الاستثمار (الموجودات) :- " وتقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للأدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل أستثماراتها في الموجودات " (Brigham . etal, 1999: 70) ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات (المتداولة والثابتة) . وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل .

هـ - معدل العائد على حق الملكية : ويتم أحتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على حق الملكية (رأس المال المدفوع + علاوات الأصدار + الأرباح المحتجزة) ، وارتفاع هذا المعدل هو دليل الأدارة الكفوءة والذي عادة ما يفضلها المالكون .

و- القدرة الإيرادية الأساسية : وتعكس هذه النسبة مدى مساهمة الموجودات في توليد الربح التشغيلي ، وتستخرج من حاصل قسمة الربح التشغيلي على الموجودات.

4- نسب النشاط (ادارة الموجودات) :- Activity or Assets Management Ratios

و" تقيس هذه المجموعة من النسب كفاءة ادارة موارد المنشأة من خلال مقارنة مبيعاتها الصافية مع الاستثمار في مجموعات رئيسية من الموجودات أو في الموجودات ككل " (الشماع ، 1992 : 100) . أي " مدى كفاءة ادارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً" على مختلف أنواع الأصول ، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لأنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات ، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن " (عقل ، 2000 : 371) .

" وتفترض تلك النسب وجود توازن مناسب من مبيعات الشركة وأصولها كالمخزون والمدينين والأصول الثابتة " (لطي ، 2006 : 361) ومجموع الموجودات ، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن .

ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً هي :-

أ- دوران الحسابات المدينة :-

" يشير دوران الحسابات المدينة الى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة ويتم أحتسابه من تقسيم صافي المبيعات (الذي يساوي هنا المبيعات الاجلة) على الحسابات المدينة ،

لأن الحسابات المدينة تنتج عن المبيعات الاجلة دون المبيعات النقدية . ولكن الكشوفات المالية نادرًا ما تظهر المبيعات الاجلة ، لهذا نستخدم صافي المبيعات في كشف الدخل لحساب دوران الحسابات المدينة " (العامري ، 2001 : 128) .

وان انخفاض النسبة قياساً بالمعيار الصناعي يدل على السياسة المتساهلة للشركة في منح الائتمان وتحصيل الديون والعكس صحيح (عقل ، 2000 : 372) .

ب- معدل (فترة) مدة التحصيل :- " وتهدف هذه النسبة الى تحديد عدد الأيام التي تقع بين بيع البضاعة على الحساب وتحصيل قيمتها . وتعكس هذه النسبة مدى أستفادة الغير من أموال المنشأة " (لطي ، 2006 : 364) . وتستخدم هذه النسبة لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للشركة . وطول مدة التحصيل مقارنة بشروط الائتمان يشير الى عدم كفاءة الشركة في تحصيل حساباتها المدينة أو التساهل في سياساتها الائتمانية لعملاء غير قادرين على السداد . أما قصر المدة فيشير الى سياسة الائتمان والتحصيل المتشددة ، وتحسب النسبة من تقسيم 360 يوم على دوران الحسابات المدينة ، لذا يرى البعض بأن هذه النسبة هي " مقياس لدوران الذمم المدينة " (الشماع ، 1992 : 101) .

ج- دوران المخزون (معدل الأنتفاع من المخزون) :-

" أي عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع وبيعها (عقل ، 2000 : 375 - 376) وتقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها من المخزون ، وفي قدرتها على ابقاء هذه الموجودات ضمن الحد المثالي المتناسب وحجم عملياتها . وتقيد هذه النسبة في التعرف على مدى ملائمة حجم الأستثمار في المخزون السلعي ، وعلى عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع ما يوجد لديها من بضائع ، وعلى معدل الأيام التي تبقى فيها البضاعة في مستودعات الشركة قبل بيعها وتحويلها الى حسابات مدينة ، وبالتالي الى نقد .

ويمكن القول ان معدل الدوران المرتفع مؤشر على قدرة الإدارة على أبقاء المخزون في أدنى مستوى له ، وقدرتها على تصريف البضائع بسرعة (وهذا يحسن السيولة والربحية لأن الأموال المستثمرة في المخزون قليلة) ، وأمكانية تجنب خسائر قد تنتج عن ركود المخزون سواء أكانت ناتجة عن التلف وعن تجميد أموال فيه . الا ان هذا الارتفاع لا يخلو من مشاكل اذ أنه من المناسب عدم المبالغة في تخفيض المخزون لما لذلك من اثار سلبية تتمثل في عدم أمكانية تلبية

بعض طلبات البيع الواردة من العملاء ثم توجههم الى المنافسين . أما انخفاض هذا المعدل فيدل على عدم كفاءة في إدارة المخزون ، وعلى احتفاظ الشركة بمخزون فائض أو متقادم مما يقلق الشركة جراء تمويل هذا المخزون وتحمل كلف تمويل إضافية ، كما يعد ذلك " استثمار غير منتج بلا أي عائد " (لطفي ، 2006 : 362) ، ويحسب دوران المخزون بتقسيم كلفة البضاعة المباعة على المخزون أو على متوسطه ، وعلى المتوسط يعطي صورة أوضح عن المخزون وبالأخص اذا كانت المبيعات موسمية .

د- دوران الموجودات الثابتة :- يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات ، فإذا كان مرتفعاً فإنه يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الانتاجية المتاحة (شدة استغلال المنشأة لأصولها الثابتة) ، أما انخفاضه فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة ، وعدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة ، وبالتالي فإن الشركة تعاني من طاقة انتاجية فائضة ، أو تكدر الإنتاج في المخازن بشكل مخزون سلعي بدلاً من تصريفه في السوق . يحسب دوران الموجودات الثابتة بتقسيم صافي المبيعات على صافي الموجودات الثابتة .

هـ- دوران مجموع الموجودات :- تقبى هذه النسبة كفاءة الإدارة في إدارة اجمالي الموجودات لتوليد المبيعات ، وان ارتفاع النسبة يدل على الأستخدام الكفوء للموجودات لتوليد المبيعات ، أما أنخفاضها فيدل على أن الشركة لا تنتج حجم مبيعات كافي بالمقارنة مع حجم الأستثمار (أي عدم استخدام المنشأة وانتفاعها بكامل أصولها - زيادة غير مستغلة في الأستثمار) ، وبالتالي يتوجب على الشركة اتباع السياسات التي تؤدي الى زيادة المبيعات أو العمل على تخفيض حجم الاستثمارات بالتخلص من بعض الموجودات أو أن تقوم بكليهما معاً . ويحسب دوران مجموع الموجودات من تقسيم صافي المبيعات على مجموع الموجودات .

5- نسب التقييم :-

وتعكس نسب هذه المجموعة تقييم السوق المالي لاداء المنشأة ، ويعد هذا التقييم هو المعيار الألق لقيمة المنشأة . ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً هي :-

أ- نسبة سعر السهم العادي الواحد الى قيمته الدفترية :-

حيث ينسب سعر السهم العادي في السوق الى قيمته الدفترية (حق الملكية / عدد الأسهم العادية) ومن خلال ذلك يفهم ما يضعه السوق من قيمة للسهم قياساً بما هو مسجل في دفاتر الشركة.

ب- نسبة سعر السهم العادي الواحد الى ربحيته :-

حيث ينسب سعر السهم العادي في السوق الى ربحيته (صافي الدخل ÷ عدد الاسهم العادية) وهذه النسبة تقيس كمية الارباح التي تخص كل سهم من اسهم الشركة في نهاية الفترة المالية .

6- نسب النمو :-

وتعكس نسب هذه المجموعة التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة لآخرى ، فهي " مجموعة المؤشرات التي تقيس مدى نمو المنشأة في اطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلاً بنمو الدخل القومي ، او الناتج القومي الاجمالي، او نمو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة " (الشماع ، 1992 : 108).

ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعاً هي :-

أ- نمو المبيعات : وتستخرج من خلال قسمة (المبيعات الصافية للسنة الحالية - المبيعات الصافية للسنة السابقة (او الأساس) على المبيعات الصافية للسنة السابقة (الأساس) مضروباً في 100%.

ب- نمو الدخل الصافي: وتستخرج من خلال قسمة (الدخل الصافي للسنة الحالية - الدخل الصافي للسنة السابقة (او الأساس) على الدخل الصافي للسنة السابقة (او الأساس).

بعد التطرق الى أساليب التحليل المالي الرئيسية يمكن تلخيص متطلباتها ومتطلبات نجاح عملية التحليل المالي بالمخطط الآتي :-

مخطط (1)

متطلبات نجاح عملية التحليل المالي

قوائم مالية مدققة وموضوعية

التحليل
الافقي
(الاتجاهات)التحليل
العمودي
(الراسي)

• بيانات مالية لسنوات عدة

• بيانات مالية لسنة واحدة

التحليل بالنسب المالية

- احتساب نسب عدة بعد اختيارها بما يتلاءم والهدف من التحليل.
- اختيار انسب المعايير .
- مقارنة نتائج النسبة مع المعايير.
- تفسير نتائج المقارنة .
- اعطاء التوصيات.

محل مالي كفاءة علميا وعليا

مصادر
معلوماتها
وثيقة موثوقة

المصدر :- اعداد الباحثان بعد الاطلاع على مصادر عدة

وبعد هذه التغطية لأهم مجاميع النسب المالية وأكثرها شيوعاً لابد من التنويه الى ان نتائج التحليل المالي لايمكن الاستفادة منها مالم يكن هناك معياراً * أو رقم معين يستخدم للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسبة أو الرقم . ومن أهم انواع هذه المعايير هي :-

1- المعيار المطلق (النمطي) :- Absolute Standard

ويعني " وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت" (الشماع ، 1992 : 92) ، " وهو مؤشر قليل الاستخدام لانه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد " (الشديفات ، 2001 : 97) ، أي يصعب تطبيقه على كل الشركات .

2- المعيار القطاعي :- Industry Standard

" وهو المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء الشركة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة والذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد " (كراجة واخرون ، 2000 : 145) ، " ويعتمد هنا في التبويب القطاعي على التصنيف المعياري للأنشطة (SIC) ، الذي أعدته ، وتعد له سنوياً هيئة الأمم المتحدة ، وتمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء الشركة ومتابعته دورياً " ، خاصة وان المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به " (الشماع ، 1992 : 92-93) .

3- المعيار التاريخي :- Historical Standard

" يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة " يستخرج هذا المعدل عن طريق ايجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة ، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية " (كراجة واخرون ، 2000 : 145) ، اي انه معيار مستمد من فعاليات المنشأة ذاتها " (الشماع ، 1992 : 92) .

* تعرف المعايير على انها " ارقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقماً " (كراجة واخرون ، 2000 : 144).

4- المعيار المخطط (المستهدف) :- Target or Budgetary Standard

" يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل ادارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعا" بما حققته الشركة فعلا" (كراجة واخرون ، 2000 : 146) ، وفي حالة وجود اختلاف سلبي يتم اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة .

محددات الاستفادة من التحليل المالي :-

لقد اتفق أغلب الكتاب على المحددات الآتية :- (كراجة واخرون، 2000 : 169- 171) ،
(الدوري وابو زناد ، 2003 : 68) ، (الراوي وسعادة ، 2000 : 91 - 92)

1- طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل المالي :- فعلى سبيل المثال أرقام الميزانية

هي تاريخية ولا تعكس الوضع الحالي ، كما ان عنصر التقدير الشخصي موجود في بعض عناصرها ، وهي تعطي صورة عن وضع المنشأة في لحظة زمنية معينة ولا تعطي صورة حقيقية لجميع ما يحدث ، كما ان قائمة الدخل تعد على اساس الاستحقاق وهذا ما يجعل هناك صعوبة في استخدامها للتعبير عن سيولة المشروع ، وخضوع الكثير من العمليات الى عنصر التقدير الشخصي .

2- كون المحلل شخص من خارج المنشأة :- وهذا يجعل تحليله أقل عمقا" مما لو كان المحلل شخص يعمل داخل المنشأة لتوفر كل المعلومات الضرورية له .

3- طبيعة النسب وحدود استعمالها :- ولعل أهمها صعوبة تحديد اسباب التغير في النسبة .

4- التضخم :- اذ أن نتائج التحليل المالي تتأثر (تتغير) نتيجة التضخم .

وعلى الرغم من وجود هذه المحددات الا ان التحليل المالي يبقى أحد أهم الاساليب المستخدمة في تقييم الاداء ، فما هو الاداء ؟ وماذا يقصد بتقييمه ؟

ثالثا - تقييم الاداء:-

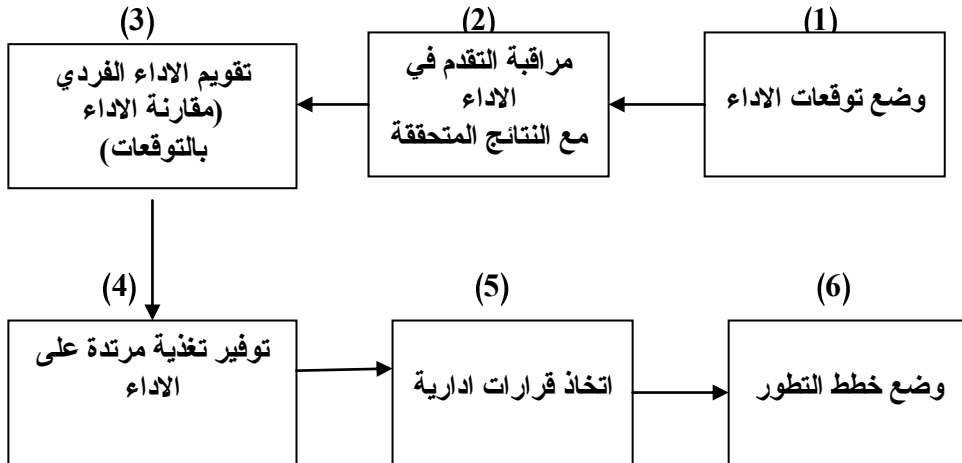
يعني الاداء في أبسط معانيه هو " النتيجة المحصل عليها في أي ميدان عمل ، كالنتائج التي تم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما ، والمعبر عنها بوحدات قياس معينة " (بو خمخ ، 2002 : 126) ، ويعني تقييم الاداء " قياس مدى انجاز الوحدات التنظيمية لاهدافها باستخدام مقاييس مناسبة وذلك بهدف اكتشاف نقاط الضعف والقوة والتحري عن اسبابها في سبيل تدعيم الجوانب

الاجابية وازالة الجوانب السلبية " (Deakin & Maher , 1987 : p. 878) ويرى درة وآخرون بأنه " عملية اتخاذ قرار في نسبة أو مقدار الاجاز الذي يقوم به الموظف وتزويد هذا الموظف بالمعلومات بهدف اجراء تعديل أو تحسين على ادائه وانجازه في حالة عدم توافق الاجاز مع ماكان مخططا" له أصلا" أو عدم توافق الاجاز مع المعايير " (درة وآخرون، 1994 : 244) .

اما تقويم الاداء المالي فيعني " تقديم حكما" (Judgment) ذو قيمة (Of Value) على ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لادارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لاشباع رغبات أطرافها المختلفة" (جمعة ، 2000 : 38) أو انه " تحليل نتائج أعمال المنشآت بهدف الوقوف على مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابها تمهيدا" لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها " (العفيري ، 2006 : 44) أي ان تقويم الأداء يساعد في " وضع العلاج اللازم للانحرافات قبل ان تتعد الامور نتيجة الاستمرار في التنفيذ الخاطئ" (كحالة وحنان ، 2002 : 20) . وتمر عملية تقويم الاداء بخطوات أو مراحل عدة تبدأ بوضع توقعات الاداء (تحديد معايير الاداء) وتنتهي بوضع خطط التطور . والمخطط التالي يوضح ذلك :-

المخطط رقم (3)

مراحل عملية تقويم الاداء



المصدر : (هاينز ، 1988 : 17)

- وتتطلب عملية تقويم الاداء توفير مستلزمات معينة الا وهي :-
- (Robbins & Coulter , 1999 : 618) , (John son & Scholes , 1997 : 433)
- 1- تحديد الاهداف : اذ يجب ان تحدد الاهداف بدقة ووضوح وان تكون هذه الاهداف شاملة .
 - 2- تحديد مراكز المسؤولية : اذ لابد من تحديد مسؤولية كل وحدة من الوحدات الادارية والانتاجية بصورة واضحة .
 - 3- ضرورة وجود مؤشرات ومعايير واضحة للاداء : اذ يجب ان تتصف هذه المعايير بالوضوح والدقة والبساطة .
 - 4- ضرورة توفر نظام سليم وفعال للمعلومات : فالمعلومات شيء ضروري لتقويم الاداء اذ لابد من توفيرها بالطريقة والكم والنوع والسرعة المطلوبة وان تتسم بالوضوح والدقة .
 - 5- تحديد الجهة المسؤولة عن تقويم الاداء : هناك اكثر من جهة مسؤولة عن تقويم الاداء فقد تكون الجهاز الاداري داخل المنشأة أو الوزارة أو الجهاز المركزي للرقابة أو جميعهم معا" طالما انه لا يوجد تعارض بين أهداف هذه الجهات .

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي نبذة تعريفية بشركة المشاريع النفطية:-

تأسست الشركة عام 1964 باسم مصلحة التخطيط والانشاءات النفطية وقد حصلت عدة تغييرات في كيانها القانوني وهيكلها التنظيمي ، والان اصبحت الشركة مشمولة بقانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 (قانون الشركات العامة) . وقد صدر قرار مسجل الشركات بتأسيس الشركة بتاريخ 11 / 5 / 1998 وبرأسمال قدره (395203000) دينار عراقي .

وتتمثل أهداف تأسيس هذه الشركة بقيامها بتنفيذ مشاريع القطاع النفطي. وقد كانت الشركة تقوم بتنفيذ المشاريع التي تكلف بها من قبل وزارة النفط وكان تمويل تلك المشاريع من الجهات المستفيدة من داخل القطاع . وبعد صدور المنهاج الاستثماري اصبحت المشاريع قسم منها يمول مركزيا عن طريق وزارة المالية /دائرة المحاسبة والقسم لآخر يمول من قبل الجهات مالكة المشاريع (المشاريع الممولة ذاتيا) كما ان الشركة كلفت بتنفيذ مشاريع القطاع الاشتراكي .

الميزانية العمومية وكشف العمليات لشركة المشاريع النفطية:

فيما يلي كشوفات تحليلية مقارنة للميزانية العمومية وكشف العمليات الجارية للسنوات 2000 ، 2001 ، 2002 * بافتراض ان سنة 2000 هي سنة أساس:

1 - الميزانية العمومية:-

الحساب	1 سنة 2000	2 سنة 2001	3 سنة 2002	4 نسبة 1:2	5 نسبة 1:3
الموجودات					
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	67311253 <u>407633</u> <u>67718886</u>	53282137 <u>407633</u> <u>53689770</u>	73049485 <u>7907633</u> <u>80957118</u>	1:0,79 1:1	1:1,085 1:1,97
استثمارات مالية طويلة الأجل					
مجموع الموجودات الثابتة	93698317 13091768	92404888 16547984	109600735 13204286	1:0,98 1:1,26	1:1,169 1:1,008
الموجودات المتداولة	1035812575 <u>1094701159</u> <u>2237303819</u> <u>2305022705</u>	1811961299 <u>1820019985</u> <u>3740934156</u> <u>3794623926</u>	1799682356 <u>5075145930</u> <u>6997633307</u> <u>7078590425</u>	1:1,7 1:1,663	1:1,737 1:4,636
المخزون بالكلفة					
اعتمادات مستندية لشراء مواد المدنيين					
النقود					
مجموع الموجودات المتداولة	395203000 212617484	395203000 519046640	395203000 1507675392	1:1 1:2,44	1:1 1:7,591
مجموع الموجودات	<u>3873633</u> <u>611694117</u> <u>1693328588</u>	<u>407633</u> <u>914657273</u> <u>2879966653</u>	<u>407633</u> <u>1903286025</u> <u>5175304400</u>	1:0,105	1:0,105
مصادر التمويل					
مصادر التمويل طويلة الأجل					
رأس المال المدفوع					
الاحتياطيات					
مطلوبات طويلة الأجل					
مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل					
الدائنون					
مجموع مصادر التمويل	<u>2305022705</u>	<u>3794623926</u>	<u>7078590425</u>	1:1,70	1:3,056

* لم يتم أخذ سنة 2003 كونها سنة شاذة (بسبب ظروف الحرب) إذ توقفت الشركة عن ممارسة نشاطها بعد الحرب لعدة أشهر أما بيانات سنتي 2004 - 2005 فكانت غير مدققة ولم تكتمل بعد في تاريخ اعداد البحث .

2 - كشف العمليات الجارية:-

نسبة 1:3	نسبة 1:2	سنة 2002	سنة 2001	سنة 2000	اسم الحساب	رقم الدليل
1:2,2112	1:1,318	13685096951	8162016623	6188930722	الإيرادات الجارية إيراد النشاط الجارى	45 - 41
1:0	1:0	—	—	5367	فوائد وإيجارات اراضي	46
		13685096951	8162016623	618836089	المجموع	
1:1,817	1:1,296	4347674202	3101700842	2392236691	تنزل: المصروفات الجارية	
1:1,8317	1:1,1286	2593897080	1598166131	1415987272	الرواتب والاجور	31
1:3,336	1:1,523	697681924	318683662	209115423	المستلزمات السلعية	32
1:3,393	1:1,2017	3531924071	1250922240	1040891222	المستلزمات الخدمية	33
1:0	1:1	—	60000	60000	مقاولات وخدمات	34
1:0,762	1:0,765	32141965	32244688	42148096	فوائد	36
		4000	24250	10000	اندثارات	37
		11203323242	6301801803	5100448704	خرائب ورسوم	38
		2481773709	1860214810	10884873851	المجموع	
1:51.5	1:27.6	7466141	4000414	144840	فائض او عجز العمليات الجارية (المرحلة الاولى) يضاف الإيرادات التحويلية والاخرى	48
		60000	—	—	إيرادات تحويلية	49
		7526141	4000414	144840	إيرادات اخرى	
1:1,06	1:0,602	136855587	77165915	128029947384	المجموع	
1:8,72	1:6,08	9117611	6350759	1043189	تنزل: المصروفات التحويلية والاخرى	38
		145973198	83516674	129073136	مصروفات تحويلية عدا	39
1:2,44	1:1,855	2343326652	1780698550	959559089	المصروفات الاخرى	
					المجموع	

يلاحظ من التحليل المقارن للميزانية العمومية بأنه هناك زيادة ملحوظة في الموجودات المتداولة وخصوصا النقد والمخزون وهذا مؤشر غير جيد إذ أن زيادة المخزون تمثل تكلفة لرأس المال غير المستثمر وكذلك النقد إذ كان من الأفضل للشركة استثمار النقدية المتاحة لديها في مجال أفضل ، وعند التقصي عن أسباب زيادة المخزون تبين بأن هناك استيراد للمواد الأولية حسب مذكرة التفاهم وعدم قيام الشركة بتنفيذ المشاريع التي تم استيراد المواد الأولية من أجل تلك المشاريع .

ونلاحظ أن المطلوبات طويلة الأجل قد انخفضت بصورة كبيرة في حين أن الدائنون (المطلوبات قصيرة الأجل) قد ازدادت وهذا مؤشر غير جيد إذ أنه سيعرض الشركة الى مخاطرة عالية في حالة عدم توفر السيولة الكافية لسداد هذه المطلوبات في تاريخ استحقاقها مما قد يعرضها للافلاس.

ونلاحظ من خلال التحليل المقارن لكشف العمليات الجارية بأن هناك زيادة في إيرادات النشاط الجاري وهناك زيادة في المصروفات التشغيلية والتحويلية ، ولا يمكن إعطاء مؤشر عن الشركة ، إلا إذا تم ربط هذه المصاريف والإيرادات بفقرات الميزانية العمومية لاستخراج بعض النسب. وهذا ما يتم توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (11)

النسب المالية للشركة عينة الدراسة

النسبة	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002	التغير بين سنة 2001-2000	التغير بين سنة 2002 - 2000
نسبة التداول	1:1,32	1:1,298	1:1,35	0.022 -	0.03 +
النسبة السريعة	1:0,67	1:0,66	1:0,37	0.01 -	0.3 -
نسبة صافي الربح الى المبيعات (الايرادات)	%15,5	%21,8	%17	%6.3 +	%1.5 +
نسبة صافي الربح الى الموجودات	%41,6	%46	%33	% 0.6 -	%13 -
نسبة صافي الربح الى حقوق الملكية	%158	%195	%123	% 37 +	%35 -
معدل دوران الموجودات الثابتة	92 مرة	153 مرة	187 مرة	+ 61 مرة	+ 34 مرة
نسب مجموع المطلوبات (طويلة وقصيرة) الى اجمالي الموجودات	%73,7	%76	%73,2	% 2.3 +	% 0.5 -
نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات	%62,3	%24	%26,8	% 38.3 -	%35.5 -
معدل دوران المخزون*	37 مرة	43 مرة	76 مرة	+ 6 مرة	+ 39 مرة

كلفة المبيعات

* تم احتساب هذه النسبة بقسمة -----

المخزون السلعي

يتضح من خلال الجدول السابق ان نسبة التداول الخاصة بالشركة عينة البحث لم تكن بالمستوى المطلوب ، اذ أن نسبة 1:2 هي أفضل نسبة وعند الرجوع الى الجدول يتبين بأن أعلى نسبة كانت 1:1,35 وهي أقل من النسبة المطلوبة ، وعند الرجوع الى أسباب ذلك تبين بأن هناك زيادة كبيرة في المطلوبات المتداولة (قصيرة الاجل) وهذا بدوره يعكس مؤشر سلبي اذ ان شروط قبول المطلوبات قصيرة الاجل عادة ما تكون بفائدة أعلى من المطلوبات طويلة الاجل ، كما أن مدتها هي سنة فأقل.

اما فيما يتعلق بالنسبة السريعة فانها تعكس مؤشر سلبي اذ ان نسبة 1:1 هي أفضل نسبة وعند الرجوع الى الجدول السابق تبين بأن النسبة السريعة قد انخفضت في عام 2002 الى 1:0,37 وعند الرجوع الى أسباب ذلك تبين بأن الموجودات المتداولة تتمثل بنسبة كبيرة في المخزون السلعي وهذا يمثل رأس مال عاطل .

اما فيما يتعلق بنسبة صافي الربح الى الايرادات فعلى الرغم من تذبذب النسبة من سنة الى اخرى وانخفاضها في عام 2002 عن عام 2001 الا انها بشكل عام كانت نسبة مرضية بالنسبة للشركة** اذ ان النسبة خلال الاعوام الثلاثة قد ازدادت بشكل كبير عن السنوات السابقة .

اما نسبة صافي الربح الى الموجودات ، فذكرنا بان نشاط الشركة يتمثل في انشاء مشاريع لشركات القطاع النفطي في العراق كافة وعند التقصي والبحث عن المشاريع المنفذة تبين بأن الشركة كانت قد اخفقت في تنفيذ المشاريع المتعددة والاتي جدول يوضح المشاريع المنفذة للسنوات عينة البحث:-

جدول رقم (2)

نسب انجاز شركة المشاريع النفطية للمشاريع

السنة	مشاريع الخطة الاستثمارية (التمويل المركزي)	المشاريع التابعة لشركات القطاع النفطي	المشاريع التابعة لشركات القطاع الاشتراكي	مجموع المشاريع	المشاريع المنجزة	نسبة الانجاز
2000	22	39	9	70	26	37%
2001	20	36	2	58	20	34%
2002	20	44	2	66	21	31%

** مقابلة مع السيد رحيم علي نعمة السوداني / مدير حسابات شركة المشاريع النفطية

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين ان هناك تلوؤ في نسب تنفيذ المشاريع اذ انها انخفضت في عام 2002 الى 31% وهذا يدل على أن الموجودات الثابتة لم يتم استخدامها بشكل كفوء اذ لم تساهم الموجودات الثابتة في تحقيق الإيرادات الخاصة بالشركة وهذه بسبب قدم الموجودات الثابتة اذ لم يتم شراء موجودات ثابتة خاصة لعمل المشاريع منذ أكثر من عشرة سنوات .

اما فيما يتعلق بصافي الربح الى حقوق الملكية فأنها توضح ارتفاع هذه النسب في سنتي 2000 و 2001 مع انخفاضها في عام 2002 وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمستثمرين اذ انخفضت حصتهم من ارباح الشركة .

اما فيما يتعلق بمعدل دوران الموجودات الثابتة فانها في زيادة مستمرة اذ ازدادت في عام 2002 لتصل الى 187 مرة واحدة .

اما فيما يتعلق بنسبة مجموع المطلوبات (طويلة وقصيرة الاجل) الى اجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات فانهما تشكلان نسب مكملة للاحرى .

ومن خلال ملاحظة هاتين النسبتين اتضح بان أغلب أموال الشركة متأتية من مصادر التمويل الخارجي وليس عن طريق حقوق الملكية (المستثمرين والمساهمين) اذ أن ما يقارب ثلاثة أرباع موجودات الشركة متأتية من مطلوبات قصيرة وطويلة الاجل في حين أن رأس مالها لا يمثل سوى ما يقارب ربع موجوداتها وهذا مؤشر غير جيد .

اما فيما يتعلق بمعدل دوران المخزون فانها في تزايد مستمر وهذا يدل على زيادة كلفة المبيعات.

المبحث الثالث – الاستنتاجات والتوصيات :-

الاستنتاجات :-

- 1- هناك زيادة ملحوظة في المخزون السلعي وهذه يمثل تكلفة لرأس المال العاطل .
- 2- تبين بأن مبلغ المطلوبات القصيرة الاجل أكبر من المطلوبات الطويلة وهذا ما يعرض الشركة الى مخاطرة عالية .
- 3- ان مؤشرات نسبتي التداول والسريعة كانت قليلة وهذا يدل على ان الموجودات المتداولة والسريعة التحول الى نقد اقل من المطلوبات المتداولة .
- 4- حققت الشركة ارباحا" لا بأس بها قياسا" الى الإيرادات خلال السنوات عينة الدراسة .

- 5- كانت نسب التنفيذ للمشاريع لا تتراوح 37% من المشاريع المتعاقدة عليها خلال سنوات عينة البحث .
- 6- لم تقوم الشركة بشراء موجودات ثابتة لأغراض تنفيذ المشاريع منذ فترة طويلة .
- 7- ان ما يقارب ثلاث ارباع موجودات الشركة ممولة عن طريق المطلوبات قصيرة وطويلة الاجل .

التوصيات :-

- 1- تعزيز الكادر المحاسبي في الشركة بعناصر كفوءة وادخاله في الدورات التدريبية المستمرة لزيادة فاعليته .
- 2- ضرورة الاعتماد على أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية عند تقويم أداء الشركات وتوعية المنتسبين بأهمية هذا الأسلوب .
- 3- ضرورة الاحتفاظ بحد مناسب وأمثلة للمخزون السلعي لتجاوز أي تكلفة إضافية .
- 4- ضرورة تحديث المحاور الرئيسية لعملية تقويم الاداء بما يتفق مع حالة النهوض الاقتصادي لخدمة أهداف وتوجهات الدولة .

المنصر :-

في هذا البحث تم التركيز على أحد أهم أساليب التحليل المالي (النسب المالية) بغرض تقييم أداء شركة المشاريع النفطية للوقوف على اهم نقاط القوة والضعف في أدائها ووضع المقترحات اللازمة لتجاوز النقاط السلبية قبل استفحالها . لهذا فقد تضمن البحث ثلاثة محاور أساسية هي :

المحور الاول :- التحليل المالي (المفهوم ، الاساليب ، ومتطلبات النجاح).

المحور الثاني :- تقييم الأداء .

المحور الثالث :- تقييم أداء شركة المشاريع النفطية باستخدام النسب المالية .

وتضمن البحث كذلك أهم الاستنتاجات والتوصيات التي يعتقد الباحثان بانها ضرورية لتطوير أداء الشركة محل الدراسة .

المصادر :-

المصادر العربية :-

- 1- الحناوي ، د. محمد صالح ، الادارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2000 .
- 2- الحيايى ، د. وليد ناجي ، " الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - منهج علمي وعلمي متكامل - الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 .
- 3- الدوري ، د. مؤيد عبد الرحمن ، ابو زناد ، نور الدين أديب ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، 2003 .
- 4 - الراوي ، د. خالد وهيب ، مراجعة د.يوسف سعادة ، التحليل المالي للقوائم المالية والأفصاح المحاسبي ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2000.
- 5- الزبيدي ، د. حمزة محمود ، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 .
- 6- الزبيدي ، د. حمزة محمود ، التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .
- 7 - السامرائي ، عدنان هاشم ، الادارة المالية ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1997 .
- 8- الشديفات ، خلدون ابراهيم ، ادارة وتحليل مالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان - الاردن ، 2001 .
- 9 - الشماع ، د. خليل محمد حسن ، الإدارة المالية ، الطبعة الرابعة ، مكتب المثنى للنشر ، بغداد ، العراق ، 1992 .
- 10 - الشمخي ، د. حمزة و د. ابراهيم الجزراوي - الادارة المالية الحديثة - منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان - الأردن - 1998 .
- 11 - العامري ، د. محمد علي ابراهيم ، الادارة المالية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد . 2001 .

- 12 - العفيري ، فؤاد أحمد محمد ، تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن ، اطروحة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة دمشق / كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة ، 2006 .
- 13 - بو خمخ ، عبد الفتاح ، تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية ، دراسة ميدانية على الاطارات الوسطى والدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2002 .
- 14 - جاريسون ، دي أنش ، نورين أريك ، المحاسبة الإدارية ، ترجمة د. محمد عصام الدين زايد ، مراجعة حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002 .
- 15 - جمعة ، د. السعيد فرحات ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة) ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 2000 .
- 16- درة ، عبد الباري وآخرون ، الادارة الحديثة - المفاهيم والعمليات / منهج علمي تحليلي ، المركز القومي للخدمات الطلابية ، الطبعة الاولى ، عمان ، 1994 .
- 17- عقل .مفلح، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية .الاردن 2000 .
- 18 - كحالة ، د. جبرائيل جوزيف ، د. رضوان حلوة حنان ، المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء ، الطبعة الأولى ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 .
- 19 - كراجة ، عبد الحليم ، علي ربايعه ، ياسر السكران ، موسى مطر ، توفيق عبد الرحيم يوسف ، " الادارة والتحليل المالي " - أسس - مفاهيم - تطبيقات - الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان - 2000 .
- 20- لطفي ، د. أمين السيد أحمد ، " التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 2006 .

21 - مطر ، د. محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والأئتماني (الأساليب والأدوات والأستخدامات العملية) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003 ، الطبعة الأولى .

22 - هاينز ، ماريون ، ادارة الاداء - دليل شامل للاشراف الفعال، ترجمة محمود مرسى واخرون ، مطبعة معهد الادارة ، السعودية ، 1988 .

23 - شركة المشاريع النفطية ، البيانات والحسابات الختامية للسنة المالية 2000 .

24 - شركة المشاريع النفطية ، البيانات والحسابات الختامية للسنة المالية 2001 .

25 - شركة المشاريع النفطية ، البيانات والحسابات الختامية للسنة المالية 2002 .

المصادر الأجنبية :-

1- Deakin , Edward B. & Maher , Michal W. cost Accounting 2nd , 1987.

2- Brigham , Eugene F., Lous C. Gapenski and Michael C.Eharbt .
“Financial Management – Theory and Practice “ Dryden Press , 1999 .

3- Brigham , Eugene F. , Louis C. Gapenski , and Phillip R. Daves
“ Intermediate Financial Management “ Dryden Press , 1999.

4- Gitman , Lawrence J. , “ Principles of Managerial Finance” Pearson Education Inc . 2003 .

5- Johnson Gerry and Scholes Keven , “Exploring Corporated Strategy “ 4th ed , New york , Prentice Hall , 1997 .

6- Kieso , Donald , Paul Kimmet , Jerry Wegandt “ Financial Accounting , Wiley & Sons , USA , 2000.

7- Robbins, Stephen P. and Coulter , Mary “ Management “ , 6th ed , London Prentice Hallco. , 1999 .

8- Scatt Besley and Eugene F. Brigham , “ Essential Of Managerial Finance “ , Harcourt Inc, 2000 .